

Distr.  
LIMITED

CEDAW/C/1994/L.1/Add.8  
1 February 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء  
على جميع أشكال  
التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة  
الدورة الثالثة عشرة  
١٧ كانون الثاني/يناير - ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤

اعتماد تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد  
المرأة في دورتها الثالثة عشرة

مشروع تقرير

المقرر: السيدة تيريزيتا كوينتوس ديليسستار يا ( الفلبين )

إضافة

ثالثا - النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨  
من الاتفاقية

التقريران الدوريان الثاني والثالث

١ - في أعقاب الاجراءات التي اعتمدتتها اللجنة في دورتها التاسعة<sup>(١)</sup> للنظر في التقرير الدوري الثاني والتقارير الدورية اللاحقة له، قام فريق عامل لفترة ما قبل الدورة بتحديد مسبق للقضايا والمسائل التي تتعيّن مناقشتها مع ممثلي الدول الأطراف التي تقدم تقريراً دوريًا ثالثاً.

نيوزيلندا

٢ - نظرت اللجنة في التقرير الدوري الثاني لنيوزيلندا (Add.1) في جلستها ٢٤٣ CEDAW/C/NZL/2 في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ المعقودة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

٣ - وقالت ممثلة نيوزيلندا لدى عرضها التقرير، إن الحكومة تأخذ مسؤوليتها تجاه اللجنة مأخذ الجد وتحاول إعداد تقرير يعطي صورة دقيقة لحالة المرأة النيوزيلندية.

٤ - وأشارت الممثلة إلى أن بلدها قد فرغ لتوه من الاحتلال بمرور ١٠٠ سنة على منح المرأة حق الانتخاب وقد كانت نيوزيلندا أول بلد متمنع بالحكم الذاتي في العالم يمنح المرأة حق التصويت. وهو الاحتلال شاركت فيه الحكومة والمنظمات النسائية مشاركة واسعة. وكانت هذه المناسبة فرصة لتقدير المركز الحالي للمرأة والنظر فيما ينبغي عمله لتحقيق المساواة. وأشارت كذلك إلى أن عام ١٩٩٣ كان السنة الدولية للشعوب الأصلية. وقالت إن العديد من الأحداث المتصلة بالاحتفالات بحق التصويت تناولت موضوع المرأة في الشعوب الأصلية.

٥ - ذكرت أن بلدها سحب تحفظاته فيما يتعلق بعمل المرأة في المناجم الموجودة في جوف الأرض. غير أنه ما زال لدى بلدها تحفظات فيما يتعلق بدور المرأة في المعارك الحربية على الرغم من تزايد انخراطها في القوات المسلحة. وتتمسك نيوزيلندا بتحفظها بشأن إجازة الأمومة المدفوعة الأجر. وتعتبر الحكومة مسألة دفع إجازة الأمومة أمراً يتم التفاوض عليه بين الأطراف في عقود العمل.

٦ - وسنت الحكومة عام ١٩٩٣ قانوناً جديداً لحقوق الإنسان، يوسع أسس التمييز المحظورة، وأسس التمييز التي يحظرها هذا القانون، الذي سيبدأ تنفيذه هذه السنة تشمل قضايا المرأة ومنها الحمل والولادة، والمضائق الجنسي، والحالة الزواجية والأسرية، والتوجه الجنسي، والسن، والعرق، والدين، والوضع الوظيفي، والرأي السياسي. وقد منحت أيضاً لجنة حقوق الإنسان الوطنية مزيداً من الأموال للاضطلاع بواجباتها المتزايدة.

٧ - وقالت إن البلد يمر بعملية إصلاح اقتصادي واجتماعي ترمي إلى إعادة إنشاء الاقتصاد. ولمعالجة الاختلالات التي سببتها سياسات الانعزال والحمائية الزراعية الماضية، خفت كثيراً القيود التنظيمية المفروضة على الاقتصاد وأزيل الدعم المقدم للزراعة، وتم تخفيف الرقابة على القطاع الأجنبي وتخفيض الحواجز الجمركية، كما بيعت ممتلكات الدولة أو حولت إلى شركات. وفي حين تسبّب الإصلاحات بعض المشاكل، فإن الهدف النهائي لهذه التدابير هو تعزيز مستوى المعيشة على أساس نمو اقتصادي مستدام.

٨ - وردَ على سؤال عن أثر التكيف الهيكلي على المرأة، قالت الممثلة إن الاقتصاد الضعيف الأداء لا يمكن أن يساعد المرأة على المدى الطويل لا اقتصادياً ولا اجتماعياً، ومن ثمًّ كانت الحاجة إلى الإصلاح. وأقرت بالضغوط التي تعرضت لها نيوزيلندا خلال فترة التعديل الهيكلي، ولكنها قالت إن الآثار الإيجابية أخذت بالظهور. وهناك دلائل واضحة على أن البلد هو الآن في طريق النمو المطرد والمستدام. وقد ركزت

بعض الاصلاحات على اصلاح نظام الرعاية الاجتماعية في البلد وهو من أكثر الأنظمة سخاء في العالم. ولم يحدث أي تخفيض في الانفاق على التعليم أو الصحة.

٩ - لاحظت اللجنة أيضا أنه نظرا لما يمكن أن يكون للتكييف الهيكلي من آثار ضارة بالمرأة، سألت إن كانت قد أجريت دراسة عن هذه الآثار.

١٠ - وفي إشارتها إلى دور وزارة شؤون المرأة ودور المنظمات غير الحكومية منذ تقديم تقريرها الأخير، أبلغت الممثلة اللجنة أن الوزارة وتعمل كوكالة رئيسية للسياسة وتشترك في معظم تطورات السياسة الرئيسية، واعترفت أيضا بأن المنظمات غير الحكومية لعبت دوراً بالغ الأهمية على مدى تاريخ البلد.

١١ - ذكرت الممثلة عدداً من الاتجاهات القديمة التي تؤثر في المرأة، من بينها التغيرات في هيكل الأسرة، وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة (تشكل المرأة الآن ٣٤ في المائة من القوى العاملة)؛ وزيادة عدد النساء اللائي أنهن أعنواناً تجارية خاصة بهن؛ وزيادة مشاركة المرأة في المهن التي كانت تقليدياً خاصة بالرجل؛ وزيادة أعداد النساء في الحياة العامة، (بما في ذلك تعيين أول قاضية في المحكمة العليا عام ١٩٩٢). ولاحظت الممثلة أن متوسط أجر المرأة لا يزال أقل من متوسط أجر الرجل.

١٢ - ومن الأمور المقلقة بوجه خاص زيادة عدد الأسر الأحادية الوالد (معظمها ترأسها امرأة ودخلها أقل بسبب انخفاض معدل مشاركتها في العمالة المأجورة) وزيادة عدد النساء المسنات اللاتي يتلقى معظمهن نسبة كبيرة من دخلهن من معاشات تقاعدية تقدمها الدولة.

١٣ - وفيما يتعلق بالعنف، لاحظت أن الموضوع أثار قلقاً عاماً منذ سنوات عديدة، وأن تخفيض العنف له الأولوية لدى الحكومة. فالتدابير المتخذة لتخفيض ومنع العنف تشمل إنشاء شبكات أسرية، ومرافق لمعالجة أزمات الاغتصاب، ومجموعات الرجال لدعم اللاعنف. وسنت تشيريات جديدة اتخذت نهجاً أقوى للحد من المطبوعات والمواد الخليعة، ينص على أن تكون الرقابة مبنية على الضرر الفعلي أو المحتمل للمادة المراقبة ويزيل التمييز بين الاستخدام العام والخاص للمواد الخليعة ويفرض قيوداً أشد على هذه المواد.

١٤ - ذكرت الممثلة أن صحة المرأة من القضايا الأساسية، ولاحظت أن سرطان عنق الرحم، وهو مرض يمكن الوقاية منه، يقتل أكثر من ١٠٠ امرأة في السنة. وتم وضع برنامج وطني لفحص المرأة دوريًا للكشف عن هذا المرض، يؤكّد على المرأة الماورية والمرأة في جزر المحيط الهادئ. وهناك تأكيد أيضاً على تحسين الخدمات الصحية للمرأة الماورية. وتبذل محاولات لتشجيع أساليب الحياة الصحية والحد من التدخين عند المرأة الماورية، وقد حققت هذه المحاولات بعض النجاح.

١٥ - ومن بين التطورات الإيجابية الأخرى فيما بين النساء الماوريات زيادة مشاركتهن في قطاع الأعمال. ومعدل زيادتهن في إقامة المشاريع التجارية أسرع من معدل زيادة الرجال أو أي نيوزيلندي غير ماوري، على الرغم من أنهن بدأن من نقطة أدنى. وقد قامت مختلف المبادرات لتشجيع النساء الماوريات على إنشاء أعمال خاصة بهن وعلى زيادة تطوير مهاراتهن في تنظيم المشاريع، ومن هذه المبادرات برنامج واهيني باكاري وإنشاء الصندوق الإنمائي للمرأة الماورية.

١٦ - توفر الدولة التعليم لإدماج الماوريين، والحكومة ملتزمة بمواصلة تقديم الدعم المالي للبرنامج

١٧ - وأنشأت الحكومة لجنة توجيهية للاعداد لسنة الأسرة، وستستخدم هذه كحافز لتحسين المهارات التربوية عند الأبوين في المجتمع ولتحسين رعاية المسنين والأطفال.

١٨ - وذكرت الممثلة لدى تقديمها تقرير نيوزي (وهي دولة تتمتع بالحكم الذاتي وترتبط ارتباطا حرا بنيوزيلندا)، أن لنيوزي صلاحية تشريعية غير مقيدة فيما يتعلق بالحقوق الواردة في الاتفاقية. وأضافت أن المرأة حققت تقدما هائلا في الحياة العامة وفي المهن التي يهيمن عليها الرجل. وإن نيوزي عضو كامل العضوية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وتسعى إلى العضوية في منظمة الصحة العالمية.

١٩ - فيما يتعلق بتوكيلاؤ، وهي آخر إقليم لنيوزيلندا لا يتمتع بالحكم الذاتي، قالت الممثلة إن التغييرات الدستورية التي يجري تنفيذها حاليا تواصل العملية التي تزداد بها سيطرة توكيلاؤ على شؤونها الخاصة، وبالسرعة التي تستطيعها، بما في ذلك الطريقة التي تتم بها حماية الحقوق الممنوحة لها بموجب الاتفاقية.

#### ١ - ملاحظات عامة

٢٠ - أشار أعضاء اللجنة إلى ارتياحهم العام للتقارير وطريقة عرضها وشمولها والمعلومات الواردة فيها. وأعرب البعض عن القلق بشأن التحفظات المتبقية بشأن المرأة في القوات المسلحة وإحرازة الأمومة المدفوعة في بلد توجد فيه أعداد كبيرة من النساء في القوى العاملة.

٢١ - وأعرب بعض الأعضاء عن رأي مفاده أنه، وإن يكن من المشجع ملاحظة رسوخ الأجهزة الخاصة بشؤون المرأة وأن ميزانيتها قد زيدت فما زالت هناك حاجة إلى معلومات عن وجود أجهزة محلية.

## ٢ - مسائل عامة

٢٢ - ردًا على سؤال بشأن مدى المشاورات التي تعقد مع المنظمات غير الحكومية بشأن إعداد التقرير، ذكرت الممثلة أن المنظمات غير الحكومية شاركت في جميع مراحل العملية، بما في ذلك المشاركة من جانب منظمات المرأة الماوية.

٢٣ - أحاطت اللجنة علما بتقريري نيوي و توكيلاؤ الواردين في مرفقات تقرير نيوزيلندا وسألت إن كان هذان هما الدولتان الوحيدتان المرتبطتان بنيوزيلندا. وإذا كانت ثمة دول أخرى فلماذا لم تقدم تقارير من تلك الدول. وجواباً على ذلك قالت الممثلة إنه عندما صدقت نيوزيلندا على الاتفاقية في عام ١٩٨٥، وفقاً للممارسة في ذلك الزمن، اعتبر ذلك التصديق ممتدًا أيضًا إلى نيوي و توكيلاؤ وجزر كوك (بموافقتها). وأوضحت أن جزر كوك هي، مثل نيوي، دولة تتمتع بالحكم الذاتي ومرتبطة ارتباطاً حراً بنيوزيلندا.

٢٤ - وردًا على سؤال إضافي عما إذا كانت نيوزيلندا قدمت مساعدة تقنية إلى جزر كوك في إعداد تقاريرها، ذكرت الممثلة أن المساعدة قد أعطيت في تحرير النص، ولكن إعداد التقرير تعتبره حكومة جزر كوك مسؤoliتها هي.

### المادة ٢

٢٥ - سُئل الأعضاء عما يبدو من التناقض بين التحفظات المتعلقة بإجازة الأمومة المدفوعة الأجر ومختلف التدابير التشريعية التي تحظر التمييز، مثل قانون حقوق الإنسان.

٢٦ - وطرح سؤال إضافي عما إذا كانت وزارة شؤون المرأة ونقابات العمال قد عالجت موضوع حقوق المرأة فيما يتعلق بإجازة الأمومة المدفوعة الأجر. وأوضحت الممثلة أن الحكومة تعتبر أن القضية تخضع للمفاوضات بين الأطراف في أي عقد عمل، وعليه فليست خاضعة لأمر الحكومة. وأوضحت أن أحكام "قانون إجازة الوالدين وحماية العمل" ينص على إجازة غير مدفوعة للوالدين في كل من القطاعين الخاص والعام، وأكدت أن المستخدمين أن يتفاوضوا على شروط وأحكام أفضل لإجازة الأمومة المدفوعة، لاحظت أن معظم النساء في القطاع العام مشمولات بإجازات مدفوعة لمدة ستة أشهر.

٢٧ - وردًا على سؤال حول أساس الشكاوى المرفوعة إلى لجنة حقوق الإنسان، وكيف تتم تسوية هذه الشكاوى، أبلغت الممثلة اللجنة أن الشكاوى المتعلقة بالحالة الزواجية تشكل ١٧ في المائة من مجموع الشكاوى المقدمة، ومعظم هذه الشكاوى تتعلق بالوصول إلى الائتمان والحسابات المشتركة. وكانت تتم تسوية هذه المسائل عن طريق الوساطة، وينتج عنها دفع تعويضات وتنقيح سياسات مؤسسات القطاع الخاص

المعنية. أما ادعاءات التمييز الجنسي، في مجالات غير الحالة الزواجية، فتشكل ٧٠ في المائة من الشكاوى المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان، ومعظمها في مجال العمل.

٢٨ - وردا على الأسئلة المتعلقة بالفروق بين الجنسين في الأقساط التي تفرض على بواص التأمين، وما إذا كانت تؤثر تأثيرا ضارا على فئات معينة من النساء، أوضحت الممثلة أن الإعفاء الذي ينص عليه قانون حقوق الإنسان فيما يتعلق براتب التقاعد المستمد من التأمين على الحياة ناجم عن الفرق في العمر المتوقع عند المرأة والرجل وأنه لا يسمح بالاعفاءات إلا عندما تدعمها البيانات الاكتوارية أو الإحصائية. ونظرا لاختلاف فترات الاشتراك وزيادة فترة الحياة للمرأة، يتلقى الرجل والمرأة، وسطيا، نفس مجموع الاستحقاقات من هذه الخطط.

٢٩ - وفي سؤال إضافي استفسر السائل عن السبب الذي من أجله لم يتطرق قانون حقوق الإنسان للأحزاب السياسية، والأندية الخاصة، والكنائس.

#### المادة ٤

٣٠ - وردا على السؤال عما إذا تم تقييم الاحتفالات بمناسبة العيد المئوي لمنح المرأة حق الانتخاب والأنشطة ذات الصلة (بما في ذلك الأنشطة الممولة من الصندوق الاستئماني الذي أنشئ للعيد المئوي لمنح حق الانتخاب)، ذكرت الممثلة أنه من السابق لأوانه تقييم نتائج الاحتفال المئوي، فقد اضطلعت الحكومة بمجموعة من الأنشطة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، تضمنت أنشطة تعليمية وبحثية، ومؤتمرات دولية، ومشاريع، وأفلاما وثائقية تلفزيونية، وأفلاما وكتبا عن المرأة في البلد، بالإضافة إلى البرامج الإذاعية، ومقططفات قصيرة حول حياة المرأة، وإنجازاتها، وتاريخها، وأوضحت أن الأموال وزعت على مئات من المشاريع في كل أنحاء البلد. وكان موضوع الاحتفال المئوي هو "الاحتفال بالماضي وتحدي المستقبل". وقد أتاحت ذلك الفرصة لتقييم أوضاع المرأة وتحديد الخطوات القادمة.

٣١ - وردا على سؤال بشأن الدعم المالي المقدم من أجل إكمال التدريب وإكمال برنامج واهيني باكاري، أوضحت الممثلة أن الدعم المالي قد زاد ثمانية أضعاف خلال العامين الماضيين. وأشارت إلى أنه عند إكمال الدورة التدريبية التي تمت ستة أسابيع لتدريب المنشطين في مجتمعاتهم المحلية، تقوم المتخريجات بتدريب النساء الآخريات في مجتمعاتهن المحلية، وتدفع لهن أجور عن هذا العمل. وهناك مصادر تمويل أخرى متاحة من الحكومة.

٣٢ - وردا على سؤال عما إذا كانت الدورات الدراسية المتعلقة بالمرأة تحظى بحضور طيب وتتوفر في المؤسسات التعليمية؛ قالت الممثلة إن برامج دراسات المرأة تقوم في بعض المدارس الثانوية ومعظم الجامعات ومؤسسات العلوم البوليتكنية، وأن المشاركة فيها تكون عادة مشاركة كاملة.

المادة ٥

٣٣ - وردا على سؤال يتعلق بفعالية المواد التعليمية "المناهضة للتمييز الجنسي" وتنظيم دورات تدريبية "المناهضة للتمييز الجنسي"، أكدت الممثلة التزام الحكومة بإشراك الجنسين في جميع جوانب السياسات والتنمية التعليمية وبهدفها المتمثل في ضمان المساواة في الفرص التعليمية من خلال تحديد وإزالة العوائق التي تعترض الانجاز. وقد وضعت وزارة التعليم استراتيجيات، تشمل أدواتاً نموذجية غير نمطية ولغة غير تمييزية، ولكن لم يكن هناك أي رصد جوهري طويل الأجل لفعالية أي من الموارد أو الدورات التدريبية. وتستخدم تلك المواد لما يقرب من عشرين سنة، وقد زادت وتحسنت بدرجة كبيرة.

٣٤ - وردا على سؤال عما إذا كان التثقيف السابق على الولادة واللاحق لها يمتد، في التربية الأسرية، ليشمل أنحاء البلد، وما إذا كان يمتد بصفة خاصة إلى المرأة المعاوية. قالت الممثلة إن عدداً من المنظمات، ومنها منظمة Crown Health Enterprises، وبعض الأطباء العاملون وممرضات عمليات وغيرهم يقومون بتوفير هذا النوع من التثقيف. وهناك بعض الأدلة على أن المرأة المعاوية لا تستغل الخدمات الرئيسية جيداً ( فهي تختلف في تكوينها عن نظيرتها غير المعاوية). وذلك ما دفع السلطات الحكومية المعنية بالرعاية الصحية ومجموعات النساء المعاويات إلى استكشاف السبل المختلفة للوفاء بالاحتياجات الخاصة للمرأة المعاوية: ومن الأمثلة لهذه المبادرات برنامج تيبو أورا الذي يوفر الدعم للمعاويات أثناء الحمل (أدى إلى خفض التدخين وتشجيع الرضاعة الطبيعية وتحفيض معدل وفيات الرضع المعاوين بدرجة كبيرة). وإنشاء العيادات الصحية في واري بارورا، والبحوث الممولة من الحكومة فيما يتعلق بنماذج جديدة لتوفير الرعاية للأسر المعاوية قبل الولادة وبعدها، وتمويل الحكومة لبرامج إيوبي الصحية (القبلية).

٣٥ - وفيما يتعلق بسؤال عن استجابة الجماعات النسائية لسن قانون تصنيف الأفلام وأشرطة الفيديو والمنشورات في عام ١٩٩٣، أوضحت الممثلة أن الجماعات النسائية لعبت دوراً نشطاً في إحداث تغييرات في تشريعات الرقابة في البلد. فقد كان المقصود من القانون، الذي سيبدأ تنفيذه بعد انضمام هيئات الرقابة الثلاث القائمة في مكتب واحد، أن يفرض قيوداً أشد على توفر المواد العنفية والخلعية، وإدخال رقابات جديدة على عرض تلك المواد، والمعاقبة على حيازة مواد محظورة. وقالت الممثلة إن بعض المنظمات النسائية كانت ترغب في أن يكون التشريع أكثر تقييداً، ولكن الجميع يقررون بأن التغييرات تمثل تحولاً كبيراً وإيجابياً في سياسة الرقابة.

٣٦ - وردا على سؤال حول ما إذا كان قد جرى التحقيق في أسباب تزايد عدد النساء اللاتي يتعرضن للإساءات ويبحثن عن الحماية في الملاجئ، في ضوء التدابير الوقائية التي اعتمدتها الحكومة، أوضحت الممثلة أن هذا لا يعكس بالضرورة زيادة في حالات العنف، وإنما زيادة في الوعي بتوفر مصادر الدعم للضحايا. وتشمل التدابير سياسة نشطة للاعتقال في حالات العنف المنزلي، حيث تعامل كل الحالات بنفس الطريقة التي تعامل بها حالات التهجم الاعتدائي بين الأغراط، كي يكون بالإمكان اعتقال الجاني دون حاجة

إلى إقامة الدعوى من جانب الضحية. وأشارت الممثلة إلى البحث الذي انتهى إلى أن خفض حوادث العنف الأسري يستلزم معالجة قضايا مثل ممارسات السلطة والسيطرة، والأبوة وتنشئة الأطفال، والعوامل الهيكلية الاجتماعية.

٣٧ - وردا على سؤال إضافي عما إذا كان هناك تشريع خاص بأعمال العنف ضد المرأة كشيء مختلف عن أعمال العنف العشوائي، أوضحت الممثلة أن هناك تشريعا من هذا القبيل.

٣٨ - وفي سؤال إضافي، سئلت عما إذا كانت مواقف الرجال من المشاركة في الأعمال المنزلية قد تغيرت. وردا على ذلك، وأشارت الممثلة إلى أنه ينبغي للرجال أن يغيروا مواقفهم.

#### المادة ٦

٣٩ - أبلغت الممثلة اللجنة باستجابة الجمهور العام والجماعات الإنسانية لزيادة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. ولاحظت أن ثمة أدلة على أن العاملات في الأنشطة الجنسية في نيوزيلندا حالياً نسبياً من فيروس نقص المناعة البشرية متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). فعدد النساء المصابة بالإيدز منخفض، وهو يبلغ ١٧ من بين ٤٨ حالة جرى تشخيصها في حزيران/يونيه ١٩٩٣. وأوضحت أن انتشار استخدام العازل قبل ظهور فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كان عاملاً أسهماً في انخفاض انتشار المرض بين العاملات في الأنشطة الجنسية. وبالإضافة إلى ذلك، أوضحت الممثلة أن القلق كان يساور الجماعات النسائية إزاء مخاطر تأخر تشخيص المرض لدى النساء المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأن هذه الجماعات حددت الحاجة إلى برامج توعية تعالج قضايا الحمل والرضاعة الطبيعية على وجه الخصوص. وقد وفرت الحكومة أموالاً للبرامج التثقيفية وبرامج الصحة الجنسية.

#### المادة ٧

٤٠ - وردا على سؤال يتعلق بتناقض عدد النساء في الواقع التنفيذية العليا في حين تزيد أعدادهن في مستويات الحكم المحلي، لفتت الممثلة انتباه اللجنة إلى الأرقام التي أظهرت زيادة في عدد النساء في البرلمان منذ عام ١٩٨٤. وتحتل المرأة موقع مختلفة في وزارات الحكومة منذ عام ١٩٤٧، وسوف يثور فضول المرأة في نيوزيلندا لمعرفة إن كان النظام الانتخابي الجيد القائم على التمثيل النسبي، الذي جرى التصويت عليه في عام ١٩٩٣، سيؤدي إلى زيادات أخرى في التمثيل. وقد كانت المرأة دائماً أكثر نجاحاً في موقع الحكم المحلي. وليس ثمة دراسات محددة عن السبب في أن المرأة أكثر نجاحاً في المستويات المحلية. وتزعم النظريات المطروحة أن النساء ينجذبن إلى الأنشطة السياسية المحلية بسبب سهولة الجمع بين الواجبات الرسمية ومسؤولياتهن المنزلية.

٤١ - وفي سؤال إضافي، طلّبت معلومات أخرى عن العقبات التي تحول دون اكتساب المرأة لموقع رفيعة المستوى في الحياة السياسية.

المادة ١٠

٤٢ - وردا على سؤال عما إذا كان إغلاق المدارس في المناطق الريفية، مع ما نجم عن ذلك من متاعب للأسر الريفية مع خفض ميزانية التعليم، قد ترك تأثرا سلبيا على القراءة ومن يعيشون في المناطق الريفية، قالت الممثلة إنه على العكس من ذلك، زاد الإنفاق على التعليم بدرجة كبيرة خلال السنوات الثلاث الماضية. وأشارت إلى أن المدرسة الريفية لا تفلق إلا عندما ينخفض معدل الالتحاق بها إلى أقل من ١٠ تلاميذ، وأن الحكومة توفر مساعدة للانتقال من البيت إلى المدرسة، وأنه لا تحصل أي رسوم على تلميذ ما قبل المرحلة الثانوية ممن يتلقون تعليمهم عن طريق المراسلة، وأن الحكومة تدعم الدراسات الريفية من خلال مجموعة من المبادرات الأخرى.

٤٣ - وردا على سؤال عن تناقض أعداد فتيات الماوري وجزء المحيط الهادئ الملتحقات بالتعليم العالي، قالت الممثلة إن هذا التناقض لا يوجد، وأن نص التقرير إنما يشير إلى اختلاف الإناث الماوريات وغير الماوريات الملتحقات بالتعليم الثانوي مباشرة. أما تلميذات الماوري، فهن ينقطعن عن التعليم بفترات يعملن فيها قبل دخول التعليم الثانوي. وفيما بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩١، زاد إجمالي عدد الطلبة الجامعيين من الماوري إلى أكثر منضعف، وكان أكثر من نصفهم من الإناث. وتتبع الحكومة استراتيجيات لتحسين معدلات المشاركة ومستويات الإنجاز في جميع مراحل التعليم.

٤٤ - وأشار عدد من الأعضاء إلى تقرير لمنظمة غير حكومية سلط الأضواء على مشكلة زيادة الرسوم لمؤسسات التعليم الثانوي والآثار التي تترتب على المرأة من جراء ذلك، وردا على سؤال عما إذا كانت السلطات ذات الصلة مدركة لهذه المشاكل، قالت الممثلة إن الحكومة كانت ملتزمة بزيادة توفر التعليم الثانوي بصورة تتسم بالمسؤولية من الناحية المالية. فجرى توفير القروض للتلاميذ لتخفيض الرسوم ومصروفات معيشتهم، ولم يطلب منهم تسديد القروض حتى ينخرطوا في قوة العمل المأجور. والإناث الأنصج سنا يلتحقن بالتعليم الثانوي أكثر مما كان عليه في الماضي، حيث زادت أعدادهن بمقدار الضعف فيما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٣. وتتقدم المرأة نحو تحقيق المساواة في الالتحاق بالتعليم العلمي، ويلتحق عدد متساو من الذكور والإناث بمعاهد الطب البيطري والطب وجراحة الأسنان. وتتزايدي الخريجات في مجالات الطب والعلوم الطبيعية والهندسة.

المادة ١١

٤٥ - وتوضيحا لأسباب الفروق الملحوظة في معدلات البطالة بين الإناث في مختلف الجماعات الإثنية، أوضحت الممثلة أن أرقام البطالة في قوة العمل النسائية في عام ١٩٩٣ (٤٢١٪) في المائة لإناث الماوري،

و ١٩ في المائة لإناث جزر المحيط الهادئ، و ٦,١ في المائة للإناث الأوروبيات) تمثل انخفاضاً في معدلات البطالة للمجموعتين الأولىين بنسبة ٢٩,٢ في المائة و ٢٥,٦ في المائة في عام ١٩٩١. وليس هناك أي سبب منفرد لاختلاف معدلات البطالة بين الجماعات الإثنية. فالعوامل المساهمة في ذلك تشمل إعادة تشكيل الاقتصاد، التي أدت إلى انخفاض عدد الوظائف التي لا تتطلب مهارة، والتحول عن قطاع الصناعات التحويلية، وانعدام فرص العمالة في المناطق التي تتركز فيها نساء الماوري وجزر المحيط الهادئ، وانخفاض مستويات الاستمرار والتخرج لفتيات الماوري وجزر المحيط الهادئ في النظام التعليمي. ويتسنم التعليم والتدريب بأهمية حيوية لنساء الماوري وجزر المحيط الهادئ، والحكومة لديها التزام بمساعدة المحررمين الباحثين عن وظائف وبوضع تدابير من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا تعليماً مؤسسيًا نظامياً. ورداً على سؤال إضافي عما إذا كانت التغييرات في البيئة الصناعية قد أضعفـت القوة التفاوضية للنقابات مما يترك أثراً معاكساً على المرأة، قالت الممثلة إن التشريعات الحالية تواصل التحول من التفاوض الذي يعتمد على المهنة إلى التفاوض المنطلق من صناعة بأسـرها. وأن التشريعات الحالية لا تلقي التفاوض الجماعي بل توفر خيارات لأشكال أخرى من البنود. كما أن القانون الحالي يوسع نطاق أحكام المظالم الشخصية لتشمل جميع العمال وكذلك التحرش الجنسي كأسـاس للتقدم بشكوى.

٤٦ - ورداً على سؤال إضافي عن مبدأ الأجـر المتساوي للعمل ذي القيمة المتساوية، أوضحت الممثلة أن مجموعة منشورات عن التقييم الوظيفي الذي لا يحـبـي أي من الجنسين قد صدر مؤخراً لـكي تستخدمـه المنظمـات الكـبـيرـة.

٤٧ - ووجه سؤال عما إذا كان معدل البطالة قد أدى إلى تعديل في إعـانـاتـ البطـالـةـ، وـعـماـ إـذـاـ كـانـ فـترةـ الـانتـظـارـ التـيـ تـبـلغـ ستـةـ أـشـهـرـ لاـ تـزالـ سـارـيـةـ.

٤٨ - وطرح سؤال إضافي عن السبب في استخدام النساء أساساً في وظائف على أساس عدم التفرغ. وطلب المزيد من التفسير لذلك.

#### المادة ١٤

٤٩ - وعرضـاـ لمعلومات إضافـيةـ عنـ أـثـرـ الـلامـركـزـيةـ وإـعادـةـ تـشكـيلـ هيـكلـ نـظمـ الرـعـاـيـةـ الصـحـيـةـ وأـثـارـ التـغـيـيرـاتـ علىـ الرـعـاـيـةـ الصـحـيـةـ، قـالـتـ المـمـثـلـةـ إنـ ٨٠ـ فيـ المـائـةـ منـ مـجمـوعـ الإنـفاقـ عـلـىـ الصـحةـ كانـ مـموـلاـ منـ الخـزـينةـ العـامـةـ، وـأـنـ مـسـتوـيـاتـ التـموـيلـ ظـلـلتـ عـلـىـ ماـ هـيـ عـلـىـ خـلـالـ فـتـرةـ الـانتـكـاسـ الـاـقـتـصـاديـ.ـ وـأـضـافـتـ قـائـةـ إنـ آـلـيـاتـ الـخـدـمـاتـ قدـ أـعـدـ تـشـكـيلـهاـ منـ أـجـلـ تـحـسـينـ إـمـكـانـيـةـ الـحـصـولـ عـلـيـهاـ وـفـعـالـيـتهاـ،ـ معـ اـحـتوـاءـ التـكـالـيفـ فيـ نـفـسـ الـوقـتـ.ـ وـاستـعـيـضـ عـنـ المـجـالـسـ الصـحـيـةـ لـلـمـنـاطـقـ بـأـرـبعـ سـلـطـاتـ صـحـيـةـ إـقـلـيمـيـةـ عملـتـ كـهـيـئـاتـ لـشـرـاءـ الـخـدـمـاتـ لـلـسـكـانـ،ـ وـكـذـلـكـ أـنـشـئـتـ لـجـنـةـ اـسـتـشـارـيـةـ وـطـنـيـةـ أـسـاسـيـةـ لـلـصـحـةـ لـإـسـدـاءـ المشـورـةـ للـحـكـومـةـ بـشـأنـ الـخـدـمـاتـ التـيـ يـنـبـغـيـ تـموـيلـهاـ.ـ وـتـشـمـلـ الـأـهـدـافـ الـمـتوـسـطـةـ الـأـجـلـ لـلـخـدـمـاتـ الصـحـيـةـ تـحـسـينـ

إمكانية حصول النيوزيلنديين على الخدمات الصحية والخدمات المتعلقة بالإعاقة، وتحسين نوعية هذه الخدمات وفعاليتها وكفاءتها، فضلاً عن تقديم المساعدة للفقراء. وفي إطار إعادة تشكيل هيكل النظام الصحي، ستستمر إمكانية حصول المرأة على الخدمات، وستتحسن في بعض الحالات، ولا سيما للنساء الماوريات. وستتعزز قدرة المستهلكين عموماً على الاختيار وحمايتهم.

#### المادة ١٤

- ٥٠ - وطرحت سؤال إضافي عن السبب في اقتصر المشروع التجاري لرسم الثدي إشعاعياً (ماموغرافياً) على فئة أكبر سناً.
- ٥١ - ورداً على سؤال بشأن الممارسة المتعلقة بالبن الأكبر باعتباره الاختيار الأول لإرث مزرعة الأسرة، قالت الممثلة إن ذلك ليس وضعاً قانونياً وإنما ممارسة في المزارع الأسرية. فهي تقوم على تصور مقاده أن الزراعة مهنة الذكور، على أن أكثرية النساء يعملن مدیرات للمزارع عن اقتدار وجذارة، أو يمتلكن مزارع أو يشاركن أزواجهن مشاركة كاملة.

#### الحواشي

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم ٣٨ (A/45/38)، الفقرتان ٢٨ و ٣١.

— — — — —